

الراهنة كالتنوت في محل وهو عند الركعة الاخيرة
 على الصبح او وتر رمضان ما عند غيرهما فيض
 تطويله اذا طوله بقنوت النازلة اذا نزلت وان قال
 ابن حج ان عند التطويل الركعة عند الركعة الاخيرة
 لا يضر مطلقا لانه عند تطويله في الجملة والمراد
 بالتطويل المضرا بزيادة ذلك قدر الفاتحة بالقراءة
 المعنوية فان زاد قدرها كذلك بطلت ولا ينافيه
 ما ذكره في ركع الاعتدال من عدم البطلان لان ذلك
 فيما اذا كان التطويل بنفس القنوت كما حققه الفاضل
 الرشدي **ونظير جوس بن سجدتين** فوقها
 يطلب فيه من الادكار المشروعة قدر التشهد الواجب
 كما حققه في حديثه **والنقل** مطلوب **قولي**
غير مطلق سواء كان ذلك لقولي ركنا كما انها تحت
 والتشهد او غير ركع كسورة وقنوت بيته في غير
 قيام واعتدال فيسجد لسوا نقل عمدا او سهوا
 لتزك التحفظ المأمور به ويستثنى النسيب فانه
 يسى لنقل خلافا للاستنوي وان تبعه الشيخ
 في تمام الاصل وخرج بما ذكره نقل الفعلي والسلام وتكبير
 الاحرام عمدا فانه حبط **وابيها الشك في فعل**
بعض من الابعاض المتقدمة **معين** كقنوت وتشهد
 او بعضها بخلاف البهم لان شك هل ترك واحدا من

تطويله

الابعاض

الابعاض واي يجمعها ولو علم ترك مسنون واحتمل
 كونه بعضا كما لو شك هل سمي او لا عدم تيقن
 مقتضيه مع ضعف البهم بالجملة **لا للشك في انبث**
منه عن كقيل كلام ناسيا فلا يسجد لان الاصل
 عدمه ولو سمي وشك هل سمي بترك البعض او
 بفعل المنهي المقتضى للسجود او هل تركه القنوت
 او التشهد سجد لتحقيق مقتضيه **لا في اي منهي**
عنه اي به لشك منه كشك في انه في ابي باربع ركعات
 مثلا او بثلاث **واحتمل** ذلك الما يبي **زيادة** وعد
 فانه يسجد وانزال شكه قبل سلامه بان تذكر لفظا
 رابعة للتردد في زيادتها حال فعلها بخلاف ما لو شك
 هل هي ثلثة او اربعة ثم تذكر قبل الرابعة لثالثه
 فانه لا يسجد لانها لا تحتل الزيادة على الاربعة حينئذ
 ولا يرجع في فعلها الاظنه ولا الي قول غيره وانما يرجع
 الي يقينه سواء شاع عن تذكره واستفيد من اخبار
 معصوم او من عدد النواتر ولا يصدق عليه في هذه
 الحالة انه جمع الي قولهم وانما جمع الي علمه وان
 نشاع قولهم وفعلهم ان افاد اليقين كقولهم علي
 ما صدر به من في ثبوت وجزمه بان حج في التفتة
 واعتمد شيخ الزبدي ونقله من عن مر واقره
 ع ش قال وما نقله من عن والده انه ليس لقولهم

195

Copyrighted King University